

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ماجستير إدارة الأعمال

عنوان البحث

نموذج تمويلي هجين مقترح للبنوك السعودية يجمع بين كفاءة التمويل التاجيري المنتهي بالتملك ومرونة التأجير التشغيلي

إعداد الطالب:

باسم بخيت المالكي

إشراف:

د. فايز جراد

د. الفيصل حسن

العام الدراسي:

2026

فهرس المحتويات

3	مقدمة:
3	مشكلة الدراسة
5	أهمية الدراسة:
5	أهداف الدراسة
5	تساؤلات الدراسة
6	فروض الدراسة:
7	الدراسات السابقة:
8	الفجوة البحثية:
9	المنطلقات النظرية للدراسة:
10	المنهجية وطرق البحث:
10	مجتمع وعينة الدراسة
11	أداة الدراسة
12	أساليب التحليل الإحصائي
12	خامسًا: حدود الدراسة
13	المراجع

مقدمة

يشهد قطاع تمويل المركبات في المملكة العربية السعودية تطوراً متسارعاً في ظل التحولات الاقتصادية والتنظيمية التي تقودها رؤية المملكة 2030، وما ترتب عليها من توسع في الأدوات التمويلية الموجهة للأفراد، وارتفاع مستوى المنافسة بين البنوك وشركات التأجير، وتزايد الحاجة إلى منتجات أكثر مرونة وملاءمة لاحتياجات العملاء. وفي هذا السياق يبرز منتجان رئيسان في السوق هما التمويل التأجيري المنتهي بالتملك الذي تقدمه البنوك والمؤسسات التمويلية الخاضعة لإشراف البنك المركزي السعودي، والتأجير التشغيلي الذي تقدمه شركات التأجير المرخصة. ويختلف هذان المنتجان في البنية التعاقدية وآلية التسعير ودرجة المرونة وموقع المخاطر التشغيلية والائتمانية بين مقدم الخدمة والعميل.

وعلى مستوى التطبيق العملي، يُنظر إلى التمويل التأجيري المنتهي بالتملك بوصفه منتجاً يتيح للعميل تملك المركبة في نهاية العقد ضمن إطار نظامي وشرعي واضح، بينما يُنظر إلى التأجير التشغيلي بوصفه منتجاً يوفر مرونة أعلى في الاستخدام والاستبدال والإرجاع لكنه قد يرتبط بتكلفة شهرية أعلى ورسوم تشغيلية إضافية في بعض الحالات. ومن ثم يجد العميل نفسه أمام مفاضلة بين منتج أقل تكلفة نسبياً لكنه أقل مرونة، ومنتج أكثر مرونة لكنه أعلى تكلفة.

وتزداد أهمية هذه الإشكالية مع التحولات الجارية في سوق المركبات داخل المملكة، بما في ذلك اتساع الاهتمام بالمركبات الكهربائية وتنامي المبادرات الحكومية والصناعية المرتبطة بها، وظهور احتياج متزايد إلى منتجات تمويلية تستطيع استيعاب أنماط طلب جديدة تقوم على المرونة وانخفاض الالتزام طويل الأجل وتقليل عبء التكلفة الكلية على العميل. ومن هنا تنطلق هذه الدراسة من فجوة عملية وبحثية تتمثل في عدم توافر نموذج تمويلي يجمع بوضوح بين الكفاءة السعرية المرتبطة بالتمويل التأجيري المنتهي بالتملك وبين المرونة التعاقدية المرتبطة بالتأجير التشغيلي في السوق السعودي.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة واضحة بين خصائص منتجي تمويل المركبات الأكثر حضوراً في السوق السعودي؛ إذ يوفر التمويل التأجيري المنتهي بالتملك كفاءة تكلفة نسبية وإطاراً تعاقدياً أكثر استقراراً، في حين يوفر التأجير التشغيلي مرونة أعلى من حيث الإرجاع والاستبدال وقصر الالتزام النسبي. وينعكس هذا التباين على قرار العميل الذي قد يضطر إلى المفاضلة بين انخفاض التكلفة من جهة، والمرونة التعاقدية من جهة أخرى.

وتظهر هذه المشكلة بصورة أكبر لدى شرائح من العملاء الذين لا يرغبون في تحمل التزامات ملكية طويلة الأجل، أو الذين يفضلون تحديث المركبة بصورة دورية، أو الذين يبحثون عن بديل يحقق توازناً بين الاستخدام العملي والتكلفة المقبولة. كما أن المنتجات

القائمة لا تقدم - بحسب ما يظهر من مراجعة الواقع السوقي والأدبيات - صيغة متكاملة تحقق هذا التوازن في إطار مصرفي منظم.

وعليه، فإن الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة تتمثل في التساؤل حول إمكانية تصميم نموذج تمويلي هجين في السوق السعودي يجمع بين مزايا التمويل التأجيري المنتهي بالتملك ومزايا التأجير التشغيلي، دون الإخلال بالمتطلبات التنظيمية والشرعية، وبما يحقق قيمة أفضل للعميل ويفتح مجالاً لتطوير منتجات تمويل المركبات.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

- إثراء الأدبيات العربية في موضوع تمويل المركبات من خلال الربط بين التمويل التأجيري المنتهي بالتملك والتأجير التشغيلي ضمن إطار تحليلي واحد.
- تقديم معالجة بحثية لموضوع ذي طبيعة تطبيقية معاصرة يتقاطع فيه البعد المالي مع البعد التنظيمي والشرعي والسلوكي.
- المساهمة في سد فجوة بحثية تتعلق بندرة الدراسات - في حدود ما اطلع عليه الباحث - التي تناولت تصميم نموذج تمويلي هجين في البيئة السعودية يوازن بين الكلفة والمرونة.

الأهمية التطبيقية

- إفادة البنوك وشركات التمويل في فهم الفجوة بين ما هو معروض في السوق وما يبحث عنه العملاء من خصائص تمويلية أكثر مرونة.
- دعم الجهات التنظيمية وصانعي السياسات بمخرجات علمية يمكن الاستفادة منها عند دراسة تطوير منتجات تمويل المركبات.
- المساهمة في تقديم تصور أولي لمنتج تمويلي قابل للدراسة والتطوير بما يتناسب مع خصوصية السوق السعودي.

أهداف الدراسة

الهدف العام: تحليل الفجوة بين التمويل التأجيري المنتهي بالتملك والتأجير التشغيلي في سوق تمويل المركبات السعودي، وبناء تصور مقترح لنموذج تمويلي هجين يجمع بين الكفاءة التمويلية والمرونة التعاقدية في ضوء الأطر النظامية والشرعية ذات الصلة.

- تحليل الخصائص التسعيرية والتعاقدية للتمويل التأجيري المنتهي بالتملك في السوق السعودي.
- تحليل الخصائص التسعيرية والتعاقدية للتأجير التشغيلي في السوق السعودي.
- تحديد أبعاد الفجوة بين المنتجين من حيث التكلفة والمرونة.
- استكشاف أثر هذه الفجوة في تفضيلات العملاء واتجاهاتهم نحو أدوات تمويل المركبات.
- دراسة المتطلبات النظامية والشرعية اللازمة لتطوير نموذج تمويلي مقترح.
- تقديم تصور مقترح لنموذج تمويلي هجين قابل للدراسة من قبل الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي : ما إمكانية تصميم نموذج تمويلي هجين في السوق السعودي يجمع بين كفاءة التمويل التأجيري المنتهي بالتملك ومرونة التأجير التشغيلي؟

الأسئلة الفرعية:

- ما أوجه الاختلاف بين التمويل التأجيري المنتهي بالتملك والتأجير التشغيلي من حيث التكلفة والمرونة في السوق السعودي؟
- كيف تؤثر هذه الاختلافات في رضا العملاء واتجاهاتهم نحو منتجات تمويل المركبات الحالية؟
- ما القيود والمتطلبات النظامية والشرعية المرتبطة بإدخال خيار مرونة الإرجاع أو الاستبدال ضمن نموذج تمويلي مصرفي؟
- ما العناصر الرئيسية التي ينبغي أن يتضمنها النموذج التمويلي الهجين المقترح حتى يكون أكثر مواءمة لاحتياجات العملاء والسوق؟

فروض الدراسة

نظرًا لأن الدراسة تعتمد منهجًا مختلطًا يتضمن شقًا كميًا لقياس اتجاهات العملاء، فإن الفروض الآتية ترتبط بالجزء الكمي من الدراسة:

الفرضية الصفريّة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك العميل للفجوة بين التكلفة والمرونة في منتجات تمويل المركبات وبين اتجاهه نحو النموذج التمويلي الهجين المقترح.

الفرضية الرئيسية H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك العميل للفجوة بين التكلفة والمرونة في منتجات تمويل المركبات وبين اتجاهه نحو النموذج التمويلي الهجين المقترح.

H1a: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك ارتفاع تكلفة التأجير التشغيلي واتجاه العميل للبحث عن بدائل أقل تكلفة.

H1b: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك انخفاض مرونة التمويل التأجيري المنتهي بالتملك ومستوى رضا العميل عن المنتج.

H1c: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفضيل المرونة التعاقدية واستعداد العميل لتبني النموذج التمويلي المقترح.

الدراسات السابقة

اعتمد الباحث الترتيب الموضوعي في عرض الدراسات السابقة، لكونه الأنسب لطبيعة الموضوع، وذلك من خلال ثلاثة محاور: دراسات تتناول الإجارة المنتهية بالتملك، ودراسات تتناول تبني المنتجات المصرفية الإسلامية ورضا العملاء، ودراسات تتناول الابتكار في المنتجات المالية.

1: **Vejzagic (2014)**. تناولت الدراسة منتج الإجارة المنتهية بالتملك من منظور إدارة المخاطر، وخلصت إلى أن هذا المنتج يحقق ملاءمة تطبيقية واسعة في المصارف الإسلامية شريطة ضبط مخاطر التملك والتشغيل والتحول النهائي للملكية. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في تأصيل المنتج القائم الذي يشكل أحد طرقي المقارنة.

2: **Kamali (2007)**. ناقشت الدراسة عددًا من الإشكالات الشرعية المتعلقة بالإجارة الإسلامية، وبينت أهمية التمييز بين المنافع والملكية وتوزيع المسؤوليات التعاقدية بشكل منضبط. وتفيد الدراسة الحالية في الجانب الشرعي المتعلق بإمكانية تطوير بنية تعاقدية أكثر مرونة دون الإخلال بأحكام الإجارة.

3: **Saleem et al. (2020)**. بحثت الدراسة مدى التزام ممارسات الإجارة لدى بعض المصارف الإسلامية بمعيار AAOIFI رقم 9، وأظهرت وجود فروق بين البناء المعياري والتطبيق العملي. وتفيد هذه النتيجة البحث الحالي في ضرورة المواءمة بين الابتكار المنتج والامتثال الشرعي.

4: **Charag, Fazili, and Bashir (2019)**. درست هذه الورقة محددات استعداد المستهلكين لتبني الخدمات المصرفية الإسلامية، وخلصت إلى أن الاتجاهات المتصورة والإدراك بالمزايا والدعم التنظيمي تمثل عوامل مؤثرة في نية الاستخدام. وتفيد الدراسة الحالية في بناء الفروض المتعلقة بتقبل العملاء للنموذج المقترح.

5: **Naveed, Akhtar, and Ahmed (2020)**. ناقشت الدراسة أسباب انخفاض تبني الخدمات المصرفية الإسلامية في باكستان، وبيّنت أن التعقيد المدرك وضعف الوعي وعدم وضوح الميزة النسبية تؤثر في قرار العميل. ويستفاد منها في فهم أثر الميزة النسبية للنموذج التمويلي المقترح.

6: **Laldin and Furqani (2019)**. تناولت الدراسة مسار الابتكار المالي في البلدان الإسلامية، وناقشت العلاقة بين الابتكار والضبط الشرعي والمؤسسي. وتفيد الدراسة الحالية في تأطير فكرة تطوير منتج تمويلي جديد داخل بيئة إسلامية منظمة.

7: Hamadou, Hamidi, and Yumna (2024). درست الورقة العوامل المؤثرة في نية العملاء المحتملين لاستخدام المنتجات المصرفية الإسلامية، وأظهرت أهمية الاتجاهات والإدراك بالمنفعة والبيئة التنظيمية في تشكيل النية السلوكية. وتفيد هذه النتائج في صياغة الجزء الكمي من الدراسة الحالية.

8. البنك المركزي السعودي - نظام التمويل التأجيري ولائحته التنفيذية: تمثل هذه الوثائق المرجع النظامي الأساس المنظم لعقود التمويل التأجيري في المملكة، وتوفر إطارًا قانونيًا ضروريًا لفهم حدود الابتكار المنتج وإمكاناته. ويعتمد البحث الحالي عليها في تحليل البيئة التنظيمية للنموذج المقترح.

الفجوة البحثية

يتضح من مراجعة الدراسات السابقة أن الأدبيات تناولت التمويل التأجيري المنتهي بالتملك من زوايا فقهية أو مصرفية أو مرتبطة بإدارة المخاطر، كما تناولت أدبيات أخرى محددات تبني العملاء للمنتجات المصرفية الإسلامية والابتكار المالي في البيئات الإسلامية. غير أن هذه الأدبيات - في حدود ما اطلع عليه الباحث - لم تتناول بناء نموذج تمويلي هجين لتمويل المركبات في السوق السعودي يجمع بصورة صريحة بين انخفاض التكلفة النسبية في التمويل التأجيري المنتهي بالتملك ومرونة الإرجاع أو الاستبدال المرتبطة بالتأجير التشغيلي.

كما أن معظم الدراسات السابقة ركزت إما على الجانب الشرعي والهيكلية لمنتج الإجارة المنتهية بالتمليك، أو على نية تبني المنتجات المصرفية الإسلامية بصورة عامة، دون الربط بين الفجوة السعرية والمرونة التعاقدية في سوق المركبات تحديدًا. ومن هنا تتمثل الفجوة البحثية في الحاجة إلى دراسة تطبيقية تجمع بين التحليل التنظيمي والمقارنة السوقية وقياس اتجاهات العملاء، لتقديم تصور أولي لنموذج تمويلي هجين ملائم للسوق السعودي.

المنطلقات النظرية للدراسة

- نظرية المنفعة والتكلفة: تسهم هذه النظرية في تفسير قرار العميل عند المفاضلة بين منتج أقل تكلفة ومنتج أكثر مرونة، إذ يفترض أن العميل يسعى إلى تعظيم المنفعة الكلية المتوقعة من العقد المالي.
 - نظرية الاختيار العقلاني: توضح أن سلوك العميل في اختيار أداة التمويل يتأثر بتقييمه الواعي للعوائد والتكاليف والقيود المحيطة، وهو ما يتسق مع جوهر الدراسة في تفسير اتجاهات العملاء نحو النموذج المقترح.
 - نظرية الابتكار المالي: تؤطر هذه النظرية عملية تطوير المنتجات المالية الجديدة باعتبارها استجابة لحاجة سوقية غير مخدومة أو غير مخدومة بشكل كافٍ، وهو ما ينطبق على فكرة الجمع بين الكفاءة السعرية والمرونة التعاقدية في منتج واحد.
 - نظرية الوساطة المالية: تبرز دور المؤسسة المالية في تصميم عقود ومنتجات تقلل تكاليف المعاملات وتعيد توزيع المخاطر بما يحقق كفاءة أكبر للمقترضين والممولين في آن واحد.
- وبناءً على ما سبق، فإن الإطار النظري للدراسة يقوم على أن الفجوة بين التكلفة والمرونة تمثل متغيراً مؤثراً في اتجاهات العملاء وفي الحاجة إلى تطوير منتج تمويلي أكثر مواءمة، وأن نجاح النموذج المقترح يعتمد على تحقيق توازن بين القيمة الاقتصادية والالتزام النظامي والشرعي.

المنهجية وطرق البحث

تعتمد الدراسة المنهج المختلط ذي التصميم التتابعي التفسيري، حيث يبدأ الباحث بالشق النوعي لتحليل الأطر التنظيمية والعقدية والتسعيرية ذات الصلة بمنتجات التمويل التأجيرى المنتهي بالتملك والتأجير التشغيلي، ثم ينتقل إلى الشق الكمي لقياس اتجاهات العملاء نحو الفجوة بين التكلفة والمرونة ومدى تقبلهم لفكرة النموذج التمويلي الهجين المقترح.

ويتضمن الشق النوعي تحليل الوثائق والأنظمة الرسمية ذات العلاقة، ومراجعة عروض السوق والعقود والنماذج المتاحة، وإجراء مقارنة وصفية منظمة بين خصائص المنتجين في السوق السعودي. أما الشق الكمي فيعتمد على استبانة موجهة إلى عملاء سبق لهم التعامل مع أحد منتجي تمويل المركبات محل الدراسة، وذلك لقياس إدراكهم للفجوة بين المنتجين ومستوى رضاهم عن الخيارات الحالية واستعدادهم لتبني النموذج المقترح.

ويستند دمج نتائج الشقين النوعي والكمي إلى استخدام نتائج التحليل النوعي في بناء محاور الاستبانة وتفسير النتائج الكمية في ضوء السياق التنظيمي والسوقي. ويعد هذا التصميم مناسباً لطبيعة الدراسة؛ لأنه لا يكتفي بوصف الواقع، بل يربط التحليل التنظيمي والسوقي بقياس اتجاهات العملاء تمهيداً لبناء تصور مقترح.

المجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع الدراسة في العملاء الأفراد في المملكة العربية السعودية الذين سبق لهم التعامل مع تمويل المركبات من خلال التمويل التأجيرى المنتهي بالتملك أو التأجير التشغيلي، إضافة إلى مختصين ذوي صلة من البنوك السعودية وشركات التأجير ووكلاء السيارات ضمن الشق النوعي التحليلي.

ونظراً لطبيعة الدراسة، سيعتمد الباحث في الشق الكمي أسلوب العينة غير الاحتمالية القصدية، بحيث يتم اختيار أفراد تتوافر فيهم خبرة سابقة مباشرة بأحد المنتجين محل الدراسة. ويستهدف الباحث جمع عدد صالح للتحليل، بوصفه حجمًا ملائمًا لإجراء التحليلات الإحصائية الوصفية والاستدلالية الأولية.

أما في الشق النوعي، فتتمثل وحدة التحليل في الوثائق والأنظمة والعقود والنماذج التسعيرية ذات الصلة، مع إمكانية الاستفادة من آراء عدد محدود من المختصين لأغراض التفسير والتحقق من واقعية النموذج المقترح إذا سمحت ظروف التطبيق. كما سيعتمد الباحث نموذج مقارنة موحداً لعدد من عروض تمويل المركبات في السوق السعودي، على أن تتم المقارنة بين عروض متقاربة من حيث نوع المركبة، وسعرها، ومدة العقد، والدفعة المقدمة - إن وجدت -، والمسافة أو الحدود التشغيلية، وشروط الإرجاع، والرسوم الإضافية، وذلك لضمان قدر أعلى من قابلية المقارنة بين المنتجين.

أدوات الدراسة

تعتمد الدراسة على ثلاث أدوات رئيسة متكاملة:

تحليل الوثائق والأنظمة الرسمية: ويشمل مراجعة نظام التمويل التأجيري السعودي ولائحته التنفيذية والمعايير الشرعية ذات الصلة بعقود الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، وذلك لتحديد الإطار النظامي والشرعي الحاكم للنموذج المقترح.

المقارنة التسعيرية الميدانية: ويقصد بها جمع عروض تمويلية وتشغيلية متقاربة من السوق السعودي - قدر الإمكان - من حيث نوع المركبة وسعرها ومدة العقد والدفعة المقدمة وحدود الاستخدام وشروط الإرجاع والرسوم الإضافية؛ بهدف بناء مقارنة عملية تساعد في تحديد حجم الفجوة بين المنتجين.

الاستبانة: صممت في صورتها الأولية لقياس أربعة محاور رئيسة هي: إدراك الفجوة بين التكلفة والمرونة، والرضا عن التمويل التأجيري المنتهي بالتملك، والرضا عن التأجير التشغيلي، والاستعداد لتبني النموذج التمويلي المقترح. وستستخدم عبارات وفق مقياس ليكرت الخماسي.

وسيتم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين للتحقق من صدقها الظاهري وصدق المحتوى، كما سيجري اختبار ثباتها باستخدام معامل ألفا كرونباخ قبل التطبيق النهائي.

اساليب التحليل الإحصائي

- التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف استجابات المبحوثين على محاور الدراسة.
- معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الأداة.
- معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين المتغيرات.
- تحليل الانحدار البسيط أو المتعدد - بحسب ما تسمح به البيانات - لاختبار أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة.
- التحليل الموضوعي للبيانات النوعية المستخرجة من الوثائق والأنظمة وعروض السوق.

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل الفجوة بين التمويل التأجيري المنتهي بالتملك والتأجير التشغيلي في سوق تمويل المركبات، وبناء تصور لنموذج تمويلي هجين يجمع بين الكفاءة التمويلية والمرونة التعاقدية.
- الحدود البشرية:** تقتصر الدراسة الكمية على العملاء الأفراد الذين سبق لهم التعامل مع أحد منتجي الدراسة، مع الاستفادة في الشق النوعي من الوثائق الرسمية والمواد التنظيمية وعروض السوق ذات الصلة.
- الحدود المكانية:** المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة الفترة من 2022م إلى 2026م بوصفها فترة شهدت تطورات ملحوظة في سوق تمويل المركبات والتحول نحو حلول أكثر مرونة وتنوعًا.

المراجع

- [Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions \(AAOIFI\). \(n.d.\). SS \(9\) Ijarah and Ijarah Muntahia Bittamleek. Bahrain: AAOIFI.](#)
- [Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions \(AAOIFI\). \(2021\). Financial Accounting Standard No. 32: Ijarah. Bahrain: AAOIFI.](#)
- [Charag, A. H., Fazili, A. I., & Bashir, I. \(2019\). Determinants of consumer's readiness to adopt Islamic banking in Kashmir. *Journal of Islamic Marketing*, 11\(5\), 1125–1144.](#)
- [Ghani, S. \(2018\). An analysis of the Ijaarah Muntahiyyah Bittamleek contract. *American Journal of Humanities & Islamic Studies*, 1\(1\), 1–8.](#)
- [Hamadou, I., Hamidi, M. L., & Yumna, A. \(2024\). Potential customers' intention to use Islamic banking products in Cameroon: The mediating effect of attitude. *Journal of Islamic Marketing*, 16\(2\), 373–401.](#)
- [Invygo. \(n.d.\). الفرق بين التمويل والإيجار المنتهي بالتملك. Dubai: Invygo.](#)
- [Kamali, M. H. \(2007\). A Shari'ah analysis of issues in Islamic leasing. *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, 20\(1\), 3–22.](#)
- [Kutty, F. \(2020\). Islamic finance, consumer protection and public policy. In *Islamic Finance and Sustainable Development* \(pp. 145–165\). Springer.](#)
- [Laldin, M. A., & Furgani, H. \(2019\). Financial innovations in Islamic countries: The road to perdition or salvation? *Journal of Islamic Marketing*, 11\(5\), 1243–1255.](#)
- [Naveed, A., Akhtar, R., & Ahmed, Z. \(2020\). Determinants of low adoption of Islamic banking in Pakistan. *Journal of Islamic Marketing*, 12\(2\), 352–367.](#)
- [Pan, J. N., & Nguyen, H. T. N. \(2015\). Achieving customer satisfaction through product-service systems. *European Journal of Operational Research*, 247\(1\), 179–190.](#)
- [Saleem, S., Saiti, B., & Ibrahim, M. H. \(2020\). Exploring compliance of AAOIFI Shariah standard on Ijarah financing. *Journal of Risk and Financial Management*, 13\(2\), Article 29.](#)
- [Sixt Saudi Arabia. \(n.d.\). خدمات التأجير طويل الأجل والتأجير التشغيلي. Riyadh: Sixt.](#)
- [Vejzagic, M. \(2014\). Ijarah Muntahia Bittamleek \(IMB\): A risk management perspective. *Merit Research Journal of Accounting, Auditing, Economics and Finance*, 2\(1\), 1–7.](#)
- [الهيئة العامة للنقل. \(د.ت.\). الأنظمة والضوابط المنظمة لنشاط تأجير السيارات. الرياض: الهيئة العامة للنقل.](#)

البنك الأهلي السعودي. (د.ت.). المنتجات التمويلية للأفراد. الرياض: البنك الأهلي السعودي

البنك المركزي السعودي. (د.ت.). نظام التمويل التأجيرى. الرياض: البنك المركزي السعودي

البنك المركزي السعودي. (د.ت.). اللائحة التنفيذية لنظام التمويل التأجيرى. الرياض: البنك المركزي السعودي

الرياض: رؤية السعودية 2030. Ceer. برنامج رؤية السعودية 2030. (2024). مشروع سير

مصرف الراجحي. (د.ت.). تمويل السيارات. الرياض: مصرف الراجحي